

لا هو بهزل بعد جدّ، ولا هو بجدّ بعد هزل، ولكنّه هنا وكفى،
 حضر إليه فاستثمره بالذّكر والإيراد، فيكون التّنويع أسلوباً
 في الجمع لا منهجاً في الأدب: «وقد تسخّفتنا في هذه الأحاديث
 واستجزنا ذلك بما تقدّم من العذر، وسنذكر قبل ذكرنا القول
 في الحمام جملاً من غرر ونوادير وأشعار ونتف وفقر من قصائد
 قصار وشوارد وأبيات لنعطي قارئ الكتاب من كلّ نوع تذهب
 إليه النفوس نصيباً إن شاء الله». (٣-٣٨). وغير خفيّ ما حرّك
 صاحب الخيوان إلى تبرير النهج الذي انتهج والتذكير بالعذر
 الذي اعتذر... على أنّ الجاحظ قد يعتريه الضعف في إحكام
 أمر المراوغة التي ينشد الخدعة بها فيعترى تبريراته بعض
 الوهن فإذا المراوغة تصير من جدّ القول إلى متعسر الأمور
 والقضايا! وإذا الذي كان جدّاً من قبل يتهاوى قدره إلى ما
 يشبه السخف: «قد ذكرنا جملة من القول في النار وإن كان
 ذلك لا يدخل في باب القول في أصناف الحيوان فقد يرجع
 إليها من وجوه كريمة نافعة الذّكر باعثة على الفكر. وقد يعرض
 من القول ما عسى أن يكون أنفع لقارئ هذا الكتاب من باب
 القول في الفيل والزّندبيل». (٥-١٤٨).

ثمّ كسأني بالجاحظ قد راجع نفسه فاضطربت عليه السبيل
 في ما قال فعاوده بالبحث عن علل جاءت بضرّب من التفسير
 اللاحق للحدث فلم يتواءما، واصغ إليه يتدارك فلا يدرك:
 «ولا بأس بذكر ما يعرض ما لم يكن من الأبواب الطوال
 التي ليس فيها إلاّ المقاييس المجردة والكلامية المحضة فإن ذلك
 ممّا لا يخفّ سماعه ولا تهشّ النفوس لقراءته وقد يختمل
 ذلك صاحب الصنّاعة وملتمس الثواب والحسبة إذا كان حليفاً